التداول الحزبي على السلطة ومعوقاته

د. وداد غزلاني، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة قالمة

ghouzlaniwidad@gmail.com

ملخص:

إن قياس شدة الديمقراطية و جودتها أصبح اليوم يحتكم إلى مجموعة من المؤشرات من بينها التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية، كمعيار يعكس التداول والتناوب ما بين الأحزاب الفاعلة داخل النظام السياسي للدولة بقصد الوصول للسلطة، و أحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى مفهوم التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية والصعوبات التي تعترضه.

الكلمات المفتاحية: الحزب السياسي، التداول، السلطة، الديمقراطية.

Résumé:

Valorisé l'intensité et l'efficacité de la démocratie se fait aujourd'hui sur la base de plusieurs indicateurs tell que l'alternance du pouvoir au sein des partis politiques, en tant que norme reflétant la rotation entre les majeurs partis dans le système politique de l'Etat, dans le but d'accéder au pouvoir . Quelle est la définition de l'alternance politique des partis et quelles sont les difficultés rencontrées.

Mots clés: Parti politique, Alternance, Pouvoir, Démocratie.

يستخدم الباحثون حاليا معيار التداول على السلطة كمؤشر لقياس جودة الديمقراطية عبر ما تتيحه هذه الأخيرة من آليات تجسد مظاهر المشاركة و المسائلة السياسية و التي تعد الظاهرة الحزبية إحدى أوجهها العملية. و إن كانت مختلف الآدابيات السياسية قد تناولت و على تعددها موضوع التداول على السلطة، في إطار دراسة و تحليل مختلف الأنظمة السياسية، فان إسهام البا حثين يبقى شحيحا في مجال دراسة و إسقاط هذا المفهوم داخل الأحزاب السياسية، و الذي من المفروض ان يعكس اتساق المنظومة الحزبية القائمة في نظام اي دولة، من حيث تبيان طبيعة التفاعلات بين الأحزاب المهيمنة على السلطة او الفاعلة فيها، و هل تؤدي هذه الأخيرة وظيفة رقابية كما هو حال الأحزاب الغربية ام هي احزاب اسقاطية غايتها الوحيدة هي الوصول الى السلطة و التفرد بها كما هو حال ديمقراطيات البلدان المتخلفة ؟.

هذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عليه من خلال التطرق الى النقاط التالية:

1- مفهوم التداول على السلطة.

2- مفهوم الحزب و التداول على السلطة.

3- التداول على السلطة في النظم الغربية.

4- التداول على السلطة في النظم العربية.

5- معوقات التداول على السلطة.

1- مفهوم التداول على السلطة.

أ-تعريف التداول على السلطة:

يتفق غالبية الباحثين على اعتبار أن اصطلاح "التداول على السلطة " يبقى كمفهوم جد حديث، بل قد ارتبط أساسا بمعطى الدولة الحديثة، حتى و إن كان بالإمكان ضبط بعض ملامحه في عهد المدن اليونانية القديمة و ما اتسمت به من ديمقراطية مباشرة، لكنها بحسبهم تبقى منقوصة كونها تأسست وفق أسس تميزية حصرت المواطنة في أقلية من النبلاء و الحكام والفلاسفة و رجال الدين(قيروة و آخرون، 2002، ص.18).

و يعتبر البعض ان اول تداول للسلطة نجد ملامحه في ما اعتمدته الكنيسة الكاثوليكية في القرن الحادي عشر، كإجراء لانتخاب البابا من طرف نظراءه من الأساقفة و الذي لا يزال العمل به لغاية اليوم(زرتوقة، 1993، ص.106). ليرتبط بعد ذلك بحسب ما اقره الفقيه "موريس ذي فرجيه" بالنظم التمثيلية الانتخابية في اوروبا نتيجة استقرار العمل الحزبي و ارساء الديمقراطية كأفضل نمط للحكم، و التي تدرجت حسبه عبر مراحل ثلاث هي(زرتوقة، ص.107):

- مرحلة الاعتراف بحق التمثيل و الذي عد حقا من حقوق الأفراد و الانتماء.
- مرحلة الاعتراف بحق الاقتراع في الانتخابات و الذي حصر في البداية في فئات دون اخرى بل و علق في حالات اخرى على دفع الضرائب او جعل امتيازا للرجل عن المرأة.

- مرحلة الاعتراف بالانتخابات الدورية، كوسيلة للتداول على الحكم.

و يشير التداول على السلطة الى التداول السياسي و التعاقب في الوصول الى السلطة بطرق سلمية بل يطرحها البعض الآخر كمرادف للديمقراطية بل هو احد مبادئها من ذاك ما ذهب اليه succession , alternance عماد بن محمد بقوله إن :" التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقا له لأي حزب سياسي ان يبقى في السلطة الى ما لا نهاية، بل يجب إن يعوض بتيار سياسي آخر... فالتداول يدخل و يحدث تغيرا في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة(كواري وآخرون، 2002، ص.27).

واعتبر آخر ان التداول على السلطة معيار لقياس شدة الديمقراطية بحيث :"لا تقاس ديمقراطية اي نظام سياسي من خلال احصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها و التي تعتمد، و انما من خلال درجة التداول الفعلي على السلطة، بين النخب المتعددة و عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، و ما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة و حتمية، على مستوى عملي للمشاركة الشعبية و تكافؤ الفرص بين أفراد الأمة(منصور، 2004، ص.364) ".تبعا لذلك يمكن اعتبارها الآلية التي يتم بواسطتها اختيار حاكم جديد، و أسلوب يتم من خلاله إسناد السلطة لمن يعتبر أهلا لها، و يتم بواسطتها ضمان التناوب على السلطة وفق ممارسات قانونية دستورية تضمن تكافؤ الفرص و تتيح حرية الاختيار عبر الوسائل المقررة قانونا من انتخاب و استفتاء (مرزود، 2012، ص.13) يتم عبرها تبادل الأدوار بين الأحزاب الحاكمة و المعارضة و التي تظهرا جليا في نظام الثنائية الحزبية(مرزود، 2012، ص.13).كما يقرنها البعض بالحكم الراشد و التنمية السياسية المتفق مع دولة الحق و القانون و الرشادة في صنع و اتخاذ القرار على كل المستويات و الابتعاد عن تركيز السلطة في يد او مؤسسة واحدة و توفير الشفافية و اقرار تكافؤ الفرص في توزيع دائرة الخدمات و توسيع دائرة المشاركة(مرزود، 2012، ص. 14).

ب-شروط التداول على السلطة و اهدافها:

ان التداول على السلطة مقرون في الأساس بالديمقراطية، و التي تجسد التعددية و التعاقب على الحكم، وفق نمط الانتخاب و الاختيار الحر المؤسس على الكفاءة و المشاركة، في عهدات زمنية محددة ومنتظمة.و للتداول على السلطة شروط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- "اقرار دولة القانون واحترام الدساتير.
- القبول بشرعية النظام القائم و تحديد الثوابت التي لا يحق لأي احد المساس بها.
- اقرار التعددية الحزبية ثنائية كانت او تعددية.
- اعتبار الانتخاب الوسيلة الوحيدة للتداول في عهدات محددة تضمن التوازن و الرقابة و المعارضة.
- تشكيل حكومة اغلبية مع احترام المعارضة.

و لقد وضع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة مجموعة من الشروط للنظام الانتخابي العادل الذي يضمن التداول تتمثل في:

- حق جميع المواطنين في التمتع بحق الاقتراع و المشاركة في الشؤون العامة.
- تنظيم الانتخابات بصورة دورية لضمان احترام الحقوق السياسية للمواطنين.

- ان تكون و تؤسس اجراءات الاقتراع على اساس حرية الاختيار و سرية التصويت و صحة فرز الأصوات"(مرزود، ص.16).

و بناءا على ما تقدم يمكن تقسيم شروط التداول على السلطة الى ثلاثة مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى:شروط سياسية و دستورية كاحترام الدستور، تحديد الثوابت، عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها و احترام مدة تولي السلطة.

المجموعة الثانية:شروط تقنية ترتبط بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت، كون نظام الانتخاب بالأغلبية في دور واحد يؤدي في الغالب الى الثنائية، و لا يخدم الأحزاب الصغيرة.و الانتخاب بالأغلبية في دورين يؤدي الى عدم الاستقرار الحكومي، لأنه يفرز عدة احزاب متقاربة و خاصة ان كانت متساوية في حجم التمثيل.و بالمقابل يؤدي نظام الانتخاب النسبي الى توسيع المشاركة و التداول من جهة، إلا انه قد يؤدي الى عدم الاستقرار الحكومي من جهة أخرى، و هو ما جعل اغلبية الدول تعتمد نظام الأغلبية و التمثيل النسبي من اجل تحقيق الفعالية الحكومية و المساواة الانتخابية.

المجموعة الثالثة:شروط اجتماعية و اقتصادية و ثقافية تتباين من دولة لأخرى و تتعلق بعدة مؤشرات مثل مستوى التعليم، الثقافة السياسية، درجة الاستقرار السياسي، مستوى المعيشة... الخ"(مرزود، 2012، ص ص.17-18).

استنادا لما تقدم يمكن ان نرصد اهداف التداول على السلطة في:

- تحقيق التوازن بين مختلف التيارات الحزبية.
- تجديد القيادات السياسية و الحزبية.
- تجسيد المشاركة في صناعة القرار.
- توفير الشرعية للنظام الحاكم.
- تحقق سيادة القانون .
- تساهم في استقرار النظام السياسي و مؤسساته.
- تحقيق الاستقرار و الموائمة بين الحكام و المحكومين.
- تجنب الفراغ السياسي بالانتخابات الدورية .
- تجنب العنف المادي و المعنوي.
- تساهم في تفعيل الرقابة الشعبية و الحزبية و الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية(مرزود، 2012، ص ص .19-20).

2 - **مفهوم الحزب و التداول على السلطة.**

أ – **تعريف الحزب السياسي**:تعرف بأنها مجموعات تطوعية منظمة تمارس نشاطات مستمرة و دائمة، بصفة منفردة او تحالفية ناطقة باسم جماعة تمثلها و تسعى لتحقيق مصالحها و الوصول الى السلطة.و يعتبرها البعض بمثابة مؤسسة تتحرك و تحيا في سوق سياسي تتحرك و تسوق و تبيع برامجها من اجل استقطاب العملاء و زبائن جدد.فهي منظمات دائمة وسيطة بين الحكام والمحكومين، تسعى من خلال الانتخابات للحصول على دعم الجمهور من اجل السيطرة على المناصب الرئيسية للسلطة .

استنادا لما سبق يمكن ان نقدم التعريف التالي:الحزب هو مجموعة من الناس يشتركون في المصالح و الآراء و الأفكار نفسها، لديهم تنظيم دائم يستند الى تشريعات توضح الأهداف و الايدولوجيا و المبادئ من اجل الاستيلاء على السلطة و ممارستها و من تنفيذ مشروع سياسي او برنامج مشترك في اطار احترام مبادئ السيادة الوطنية و الديمقراطية(دغمان، 2014، ص.14)

فالحزب هو احد مكونات النظام السياسي و هو منظمة تسعى الى ممارسة السلطة السياسية الى جانب مؤسسات اخرى تشارك في العملية السياسية الديمقراطية كجماعات المصالح بوجه عام و التي تشمل النقابات، الجمعيات، الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط .

ان الأحزاب السياسية ليست الشكل الوحيد او المكون الوحيد للنظام السياسي، إلا انها الجزء المهم فيه و تتفاعل مع غيرها من المؤسسات الأخرى من خلال علاقات يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام حسب طبيعة العلاقة:

1- علاقة تعاون:فالأحزاب السياسية تتصالح مع جماعات سياسية أخرى، و ترتبط معها بعلاقات تعاون خاصة، حيث ان بعض الأحزاب مثلا تكونت من خلال الحركات النقابية.

2- علاقة تعارض:اذ تتعارض مع مؤسسات اخرى مثل الجمعيات التي تأسست نتيجة هذه المعارضة من اجل وضع قضايا مهمة على المحك، لم تأخذها الأحزاب في الحسبان او لم تتطرق لها بالقدر الكافي.

3- علاقة تأثير:فجماعات الضغط و هي تسعى لتحقيق مصالحها، قد تؤدي دورا مهما على مستوى الانتخابات السياسية، و بالقدر الذي يجعلها قادرة احيانا على انجاح او افشال بعض الأشخاص في سعيهم للوصول الى السلطة.

و يميز المختصون بين الأحزاب السياسية و باقي المنظمات باعتماد معايير اربعة هي:

1- التنظيم الدائم.

2- ان يكون التنظيم منتشر على المستوى الوطني.

3- الرغبة الصريحة للوصول الى السلطة.

4- الحصول على الدعم الشعبي.

ب- وظائف الأحزاب:تضطلع الأحزاب السياسية بجملة من الوظائف المقرة في مختلف الآدابيات السياسية، سواء كان الحزب متموضعا في السلطة او متربصا في المعارضة و التي لا تخرج عن خمس وظائف اساسية يقوم بها اي حزب في كنف البيئة التي ينشا و يتطور فيها و التي يحاول عبره التعبير عن جملة من المصالح في المجتمع وامتدادها للبيئة الخارجية وفق ما يصطلح عليه في ادابيات السياسة بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح، و تتلخص هذه الوظائف في:

❖ **وظيفة التعبئة:**

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين. وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس، وتلعب الأحزاب هنا دور الوسيط.وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة.وتعمد النظم السياسية في الدول النامية، في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى توظيف الأحزاب كأداة لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجية.

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به .والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، وهذا التغير بشكل عام، يحمل قيما ومبادئ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي . وفي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة .

❖ **وظيفة دعم الشرعية**

تعرف الشرعية بأنها مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة.ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكارزما والتقاليد والإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة. وتعد الديمقراطية المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم .وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية . وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار. وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل انها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية .

والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد، ووجود دورة للمعلومات داخلها .

❖ **وظيفة التجنيد السياسي:**

يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد. وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة، أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان- لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما، فيكون هناك ميكانزمات محددة للتجنيد. ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة. فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، وبين الأحزاب بعضها البعض والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر .

ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي، الذي خلفته تجربة التنظيم الواحد، والذي كان الحزب فيه مجرد أداه للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي .

❖ **الوظيفة التنموية:**

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم.ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة .

❖ **وظيفة الاندماج القومي**

تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان، في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان(دون مؤلف، ص ص.7-9).

ج- التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية:

ومعناه ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية، بحيث تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة، و التي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة، عن طريق انتخابات دورية بدلا من احتكار فرد او اقلية للسلطة بصفة مستمرة .ان جوهر الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، إن يسمح بالتغيير و صنع القرار، كما ان مدلول السلطة التي تسعى الأحزاب للوصول اليها، هي السلطة التي تؤهلها لإصدار القوانين و الأوامر في المجتمع، عبر الهيمنة الكاملة او اقتسامها مع النظام القائم، او التشارك و الاتحاد مع أحزاب أخرى بالإتلاف(مرزود، 2012، ص.22).فالتداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية يعني، تعاقب القيادات على كل المستويات بطريقة ديمقراطية شرعية اساسها المشاركة، و هي التعبير عن تعاقب السياسات و تداول البرامج و

الرؤى، مع مواكبة الأوضاع المستجدة في فترات زمنية محددة و مضبوطة، و الايمان بها و العمل على احترام نصوص و لوائح الحزب التنظيمية، حتى يضمن الاستقرار و الاستمرار و التجدد.

و يؤكد البعض على اهمية الأحزاب و دورها في تحويل المدخلات الى مخرجات و ادارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع. و ان اهم صعوبات التداول على السلطة داخل الأحزاب ترجع في الأساس ل:

- "كثرة التعاقب على قيادة الحزب، اي ان الحزب في ازمة و لا يعرف الاستقرار المطلوب و احيانا يبلغ الصراع على التداول حد الانقسام و العنف.
- عدم التداول داخل الحزب لمدة طويلة قد يعرض الحزب للجمود و يعرضه للضعف و الزوال.
- عدم وضوح اجراءات التداول داخل الحزب قد تؤدي إلى المعارضة أو الانسلاخ من الحزب و هجرة مناضليه الى احزاب اخرى او تكوين احزاب موازية.

و يمنح التداول داخل الأحزاب الميزات التالية:

- يمنع استبداد القيادة و يجنبها الوقوع في الأخطاء.
- تساهم في تعزيز ممارسة التعددية بما يمهد لظهور بدائل متعددة.
- هو احد آليات المرونة في اتخاذ القرارات و تعديل الخطط والبرامج ووجهات النظر بكل حرية.
- يفسح المجال امام اعضاء و مرشحي الحزب باقتراح برامجهم الانتخابية، انطلاقا من اهتمامات و اولويات المناطق خاصة على المستوى المحلي.
- تدعم المشاركة الجماعية ووحدة و تماسك الحزب، و تجنب الانقسامات و الانقلابات و تخدم مصلحة الحزب و اهدافه.

وما يمكن ان نخلص اليه هو ان وجود التداول يؤدي الى تقوية الحزب و استمراره، اما غياب التداول فيعمل على زوال الحزب وإضعافه، و إن سرعة التداول او بطئها تؤدي إلى الأزمات، و لتجاوز الأزمات يجب الالتزام بالتداول المنتظم من حيث المدة، و التشاور و المشاركة بما يخدم الأحزاب و المجتمع و الأنظمة السياسية".(مرزود، 2012، ص ص.24-31).

د- نظريات التداول على السلطة و التعددية الحزبية:

كما سبق و ان قلنا فان التداول على السلطة يعد مؤشرا لوصف و قياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، و من اهم النظريات التي نظرت لهذا الموضوع النظرية التعددية التي اعتبرت الديمقراطية كعملية للحكم في اطار مؤسس، اساسها التعددية الحزبية و حكم الأغلبية، و تحديد مدة تولي السلطة في الحكم، و رفض السلطة المطلقة للدولة و احتكار الحكم.ومن روادها كارل دوتش، و موريس ذي فرجيه و ابن خلدون و روبر دال الذين توافقوا في ايراد ثلاث آليات أساسية هي ":

- آليـة التعـدد التنظيمي المفتـوح المتعلقـة بالنظـام الحزبي، و معنـاه حريـة تشـكيل الأحـزاب السياسـية والمنظمات و الجمعيات بدون قيود.
- آلية تداول السلطة السياسية المرتبطة بالنظام السياسي، بواسطة انتخابات حرة و تنافسية تتيح امكانية انتقال السلطة وفق نتائجها.
- آليـة منظومـة الحقـوق والحريـات العامـة المتعلقـة بالنظـام القـانوني باعتبارهـا مقياسـا لاحترام حقـوق الانسان.

ان كارل دوتـش ركـز على التعدديـة الحزبيـة و دورهـا في الوصـول الى السـلطة، اما مـوريس ذى فرجيـه فيؤكـد على تـداول السـلطة في اطـار التعدديـة الحزبيـة سـواء بالأغلبيـة او بالتحـالف النـاتج على نظـام الانتخابـات الدوريـة الحـرة، التي تسـاهم في تشـكيل حكومـة الأغلبيـة او الحـزب المهيمن مع تفضـيله للنظـام ألثنائي. و يعتبر ابن خلدون ان التداول ممارسة للغلبة بالقوة و تولي السلطة و استبدال حاكم مكان آخر عن طريق التسلط، و ان ازمة التـداول تحـدث نتيجـة التمسـك بـالحكم المـؤدي إلى انهيـار العمـران. إمـا روبـر دال فيربطهـا بالديمقراطيـة التعدديـة القائمة على حكم الأغلبية مع احترام الأقلية و نظام الأغلبية عنده ليس حكم كل الشعب و انما حكم الأغلبية هو الأقرب للديمقراطية".(مرزود، 2012، ص ص.32-33).

هـ- محـددات التـداول على السـلطة في الأنظمـة السياسـية و داخـل الأحـزاب:و تنقسـم الى نـوعين محددات مشتركة بين الأحزاب و الأنظمة السياسية و محددات خاصة بالأحزاب السياسية:

- "محددات مشتركة بين الأحزاب و الأنظمة السياسية:و تشمل ما يلي:
  - محددات المبادئ الدستورية و التي يتوجب ان تنص على التداول على السلطة و ضبطها بشكل جيد من حيث المدة و العهدات.
  - التشريعات القانونية يجب ان تكون واضحة و غير متناقضة.
- محددات خاصة بالأحزاب السياسية:و تتلخص في نقطتين اساسيتين:
  - البرامج الحزبية و العلاقات البينية بين الأحزاب:بأن تتضمن برامجها المبادئ العامة لاحترام التعددية و تحديد مدة التداول على السلطة .
  - النصـوص السياسـية و اللـوائح التنظيميـة للأحـزاب:و التي يجـب ان تتبنى المسـاواة في الانتخابـات الديمقراطية لتولي المناصب القيادية في جميع المستويات من القاعدة إلى القمة".(مرزود، 2012، ص ص .44-47) .

3- التداول على السلطة في النظم الغربية:

يعد اذن انشـاء الأحزاب السياسـية مظهـرا من مظاهـر التأسـيس للديمقراطية اضـافة للظروف المحفـزة عليهـا من نصـوص تشـريعية و ثقافـة سياسـية، و التي دونهـا لـن تجـد السـند القـانوني و الأرضـية الخصـبة لتحقيـق الانطلاق نحو التجسيد الفعلي للديمقراطية.

و تباشر الأحزاب على نحو ما قدم وظائف ثلاث اساسية:مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح و اجتذاب المرشحين والأعضاء.فهي أداة من ادوات التنشئة السياسية او ما يصطلح عليه ب"التأهيل السياسي"و يعمل على نقل مضامين الثقافة السياسية سواء كانت سائدة او جديدة، كما يعمل على تطوير و صقل المعتقدات و القيم السياسية و تشكيلها، بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

وقد قدمت بلدان اوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي و نموه التاريخي، اذ ارتبطت بداية نشأة هذه الأحزاب بالأجنحة و المنتديات و الكتل التشريعية من بين النبلاء و الأعيان، الذين اختلفوا فيما بينهم و تنافسوا للوصول الى السلطة السياسية .ليحل الصراع بين قطاعات البورجوازية محل الصراع السابق له بين ملكيات البرجوازية. و نشأ عن هذا احزاب ذات نشأة خارجية في اواخر القرن 19 م و أوائل القرن العشرين، مثلت تحديا للأحزاب القائمة.و عملت هذه الأحزاب الجديدة على التوجه الى الجماهير و تعبئتها، فاضحى على الأحزاب الأخرى اما ان تجاري الأنماط و الأساليب الجديدة و تتحول الى احزاب جماهيرية و اما ان تختفي كلية . هذه النهضة في النظم التنافسية الأوروبية، وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية، و كان هذا التحول صحيا، لأنه اظهر قدرة النظام الحزبي على التكيف مع مقتضيات الحداثة.و في داخل هذا الإطار التنافسي الأوروبي، نظر إلى الأحزاب ذات المنشأ الداخلي انها تمثل تهديدا لاستمرار النمط التنافسي لعدة اسباب :

- فهذه الأحزاب لم تظهر داخل اطار المؤسسات البرلمانية، و بالتالي فقد مالت الى عدم التوحد مع تلك المؤسسات .
- ان مجيء الأحزاب الجماهيرية المنشأ خارجيا اتجه الى اضفاء الطابع الراديكالي على العملية التنافسية نفسها و الى تكثيفها.
- ان الأحزاب الجماهيرية ذات المنشأ الخارجي غالبا ما افرزت صياغة للمجتمع او ايديولوجية تنفر من المعارضة .

و قد قدم جيو فاني سارتوري في كتابه"الأحزاب و النظم الحزبية" تقسيما رباعيا للنظم التنافسية تتمثل في نظم تعددية مستقطبة او متطرفة، نظم تعددية معتدلة او محدودة، نظم الثنائية الحزبية و اخيرا نظام الحزب الغالب.

1-النظم التعددية المستقطبة : و تتميز ب:

- يضم النظام 5 او6 أحزاب على الأكثر.
- هي احزاب مناقضة او معارضة فعلا للنظام.
- وجود تعدد في المعارضة.
- وجود مكانة محورية لحزب او عدة احزاب في مركز النظام السياسي .
- شدة استقطاب الرأي العام و الاتجاه المستمر نحو اضعاف مركز النظام السياسي لصالح احد الاتجاهين المتطرفين او كلهما.

2- الـنظم التعدديـة المعتدلـة : و يقـع النظـام الحزبـي فيهـا بـين الثنائيـة الحزبيـة و نظـام التعدديـة المستقطبة المتطرفة، و تحوي على عدد من الأحزاب يتراوح ما بين 3 الى 5 .

3- نظم الثنائية الحزبية كما هو الحال في بريطانيا، الو م ا، نيوزيلاندا، النمسا و كندا و يتميز ب:

- وجود حزبين متنافسين للظفر بأغلبية المقاعد.
- قدرة كل من الحزبين في النجاح لتحقيق اغلبية برلمانية.
- رغبة الحزب الذي ينجح في الحكم بمفرده.
- بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما الى الآخر احتمالا قائما و اكيد.

4- نظام الحزب الغالب:او المهيمن او المسيطر و هو ذلك الحزب الذي يتقدم بمسافة كبيرة عن باقي الأحزاب.و يشترط فيه ان تكون الأحزاب الأخرى غير الحزب الرئيس لا يسمح لها فقط بالوجود بل هي توجد كمنافسة قانونية و شرعية، و ان لم تكن فعالة بالضرورة للحزب الغالب.اي ان الأحزاب الصغيرة هي انداد للحزب الغالب.فهو لا يعد نظام للحزب الواحد على اعتبار انه ينتمي للنظم التنافسية لكون ان الاحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة.

4- التداول على السلطة في النظم العربية:

تقرن ظاهرة الأحزاب السياسية في العالم العربي بعملية التنمية السياسية و التحديث و التي تعاني بدورها في هذا النطاق من مجموعة من المشاكل نلخصها في:

- سيطرة الشمولية و السلطوية لفترة طويلة من الزمن على أنظمة هذه الدول، و خضوعها لحكم الحزب الواحد وحكم العسكر.
- ازمة الهوية التي تعاني منها شعوب هذه الدول، و صعوبة انصهارها في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة .
- ازمة الشرعية التي تتخبط فيها غالبية هذه الأنظمة منذ استقلالها، والتي تتحور بحسب الفترات و مصالح من تخدم، اذ تأرجحت غالبيتها بين الشرعية الثورية، الشرعية التاريخية الى ما اصبح يسمى في ديمقراطيات العالم المتخلف بشرعية الحاكم.
- ازمة المشاركة الفعلية و ليس ألانتخابية، كالمشاركة في اتخاذ القرارات و هذا لكون المؤسسات الموجودة على الساحة، لم تتمكن من استيعاب القوى الراغبة في تلك المشاركة ومن بينها الأحزاب.
- ازمة التغلغل أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل و النفاذ الى كافة انحاء اقليم الدولة و فرض سيطرتها عليه.
- ازمة التوزيع و التي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد و المنافع المادية و غير المادية في المجتمع، و قد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية و انما ايضا توزيع أعباء التنمية(حرب، 1987، ص.31).

- التخلف الاقتصادي في غالبية انظمة هذه الدول، و ان ماحقق و ما يحقق من انجازات مقرون أساس بالريع النفطي وليس ببنى اقتصادية قوية.
- ضعف ميكانيزمات المجتمع المدني و اعتبارها خليلات للسلطة الحاكمة و هو ما يفقدها دورها الرقابي الوقائي.

ان الخروج من هذه الازمات و تحقيق التحديث السياسي بحسب صامويل هنتغتون مقرون بثلاث ابعاد:الأولى تكون بترشيد السلطة باستبدال السلطات السياسية التقليدية بسلطة سياسية علمانية، و ثانيها بعث وظائف سياسية متمايزة و تنمية ابنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف، اما ثالثها فهي المشاركة المتزايدة في السياسية من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع(حرب، 1987، ص.133).

ان اكثر المعايير السياسية اهمية في التمييز بين البلاد المختلفة ليس هو شكل الحكم و انما هو درجة الحكم، و ان تحقيق الاستقرار او النظام العام يكون عن طريق ايجاد مؤسسات سياسية مثل الأحزاب، تنظم المشاركة السياسية، و تحول دون ان تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار و تحطيم النظام العام و انتشار العنف و الفساد.و بعبارة اخرى تصبح التنمية السياسية و التحديث مرتبطة –حسب هنتغتون- بالعلاقة بين المؤسسية السياسية من ناحية و بالمشاركة السياسية من ناحية اخرى.

ان معالجة ادبيات التحديث و التنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة، تمت من خلال مداخل عديدة و تمحورت في الأساس حول نقطتين : الأولى هي اثر ازمات التنمية في نشأة و تطور و تشكيل الأحزاب السياسية، و الثانية هي دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية.و قد اعتبر من هذا المنظور بان الحديث عن الأحزاب في العالم، وفي كثير من ادابيات السياسة المقارنة ذات التوجه التنموي، لا يأتي إلا في سياق الحديث عن الحزب الواحد خاصة باعتباره مرتبطا بالمراحل الأولى لبناء الأمة.بل ان الأحزاب في العالم المتخلف تسهم في حل ازمات التنمية، و على رأسها ازمة التكامل القومي و ازمة الشرعية و ازمة المشاركة.ان الأحزاب وفق هذا المنظور من اهم ادوات التحديث على الاطلاق في المجال السياسي، و هي ترتبط تاريخيا بتحديث المجتمعات الأوروبية، الى جانب اضطلاعها بادوار مثل التنشئة السياسية، التجنيد السياسي و صياغة و تجميع المصالح.و بتعبير هنتغتون فان الأحزاب تقدم اساسا او قاعدة للمشاركة السياسية تختلف في اهميتها تبعا لتطور المجتمع. فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث، تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة و التبعية و الجماعات المحلية، الى قواعد اكثر عصرية مثل الطبقة و الحزب و هو ما يعني رقيا في مستوى المشاركة نفسه.ان الأحزاب السياسية تمثل اهم التنظيمات واسعة النطاق التي يمكنها تحقيق هذا الهدف مقارنة بالتنظيمات النقابية.

و من ناحية اخرى فان اسهامات هنتغتون حول المؤسسية في البلاد المتخلفة، تعتبر الحزب كمؤسسة سياسية سواء من حيث علاقته بالقوى الاجتماعية التي يمثلها، او من حيث قدرته على بلورة المصالح العامة للمجتمع، او من حيث توافر معايير المؤسسية لديه والتي يجملها في:

1-مرونة الحزب او تصلبه.

2-تعقيد البنيان الحزبي او بساطته.

3-استقلالية الحزب او تبعيته.

4-ترابط الحزب او تفككه.

و يميز في ذات الوقت بين ثلاثة انواع لنظم الحزب الواحد الذي يعد السمة الغالبة للنظم المتخلفة:نظم استبعادية، و ثورية و رسمية.

-النظم الاستعبادية : و تتميز ب

- يسعى فيها القادة الى استعمال الحزب لحشد التأييد لهم.
- حرمان قوى اجتماعية معينة من الانغماس في اي نشاط سياسي شرعي.
- توجد غالبا عندما تحاول مجموعة عرقية او عنصرية ان تستبعد تماما جماعة أخرى وتمثل ليبريا مثالا لهذا النموذج.
- زوال الانقسام داخل المجتمع يؤدي الى زوال هذا النظام.

-نظم الحزب الواحد الثورية:هو نقيض الأول و يتميز بـ:

- يمثل القضاء على الانقسامات ذات الطابع الاقتصادي هدفا لهذا النظام.
- تحقيق النظام تدريجيا للمساواة يقوي هذا النظام.و تمثل المكسيك و النظم الشيوعية سابقا عينة عن هذا النظام.

-نظم الحزب الواحد الشمولية:المستقرة او الرسمية و يظهر هذا النوع في النظم الثورية، و يتسم بسيطرة سياسية اقل على الأنشطة المختلفة في المجتمع، و يحدث هذا مع السماح للقوى الاجتماعية و الاقتصادية بالمزيد من الاستقلالية مع الحرص على نزع السمة السياسية لها(حرب، 1987، ص .133-134).

و اجمالا في نظم الحزب الواحد هي تلك النظم التي لا تسمح فعليا او رسميا بوجود اي تشكيلات حزبية معها، او قد تسمح صوريا بذلك دون ان تمثل من الناحية الفعلية اي تهديدا للمكانة المنفردة للحزب الواحد.

و اجمالا يحقق الاتفاق بين غالبية المختصين حول كون الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة هي:

- أولا: أحزاب مشوهة تختلق بشكل او بآخر و بدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي.

- ثانيا: كونها أحزاب مؤقتة و قصيرة العمر .

- ثالثا: إنها أحزاب ضعيفة هزيلة الايديولوجية و هشة التنظيم.

5-معوقات التداول على السلطة

تشترك نظم الحزب الواحد مع نظم التعددية الحزبية في مرحلة التشكل الأولية في ممارسة الحزب المسيطر غير سلطوي . ان حكومة الحزب الواحد هي اداة معتادة لتسهيل التعبئة الجماهيرية، في حين انها تعوق او تمنع المشاركة الجماهيرية بالمعنى المحدد و المتفق عليه، كما يوجد اختلاف بين النظم الحزبية المختلفة في قدرتها على تحقيق المشاركة، ففي النظم غير قانونية و التنافسية او نظام الحزب الواحد بالأساس، لا يمكن للقوى الاجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب.

وللتداول على السلطة صعوبات تكون نتيجة لعوامل مختلفة او لعدم توفر الظروف المناسبة، و غالبا ما تواجه عملية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية نوعان من الصعوبات في الحالات العادية و الاستثنائية:

1- صعوبات التداول في الحالات العادية: و تكون نتيجة عدة عوامل:

- نتيجة لتضارب القواعد الدستورية والتنظيمية التي تؤدي الى عملية تقييد التداول السياسي و احيانا لغياب آلية التداول او عدم احترامها.
- كثرة التداول يساهم في خلق الأزمات الوزارية.
- احتكار السلطة من طرف فئة معينة على حساب التعدد الموجود في المجتمع بسبب العزوف عن المشاركة، يحدث أزمة تداول.
- ضعف المشاركة الشعبية تؤثر على التداول بسبب عدم الاهتمام بالسياسة او العزوف الطبيعي احيانا.

2- صعوبات التداول في الحالات الاستثنائية:

- ان الحالات الاستثنائية تؤدي الى انقسامات لدى الرأي العام و تعيق عمل الأحزاب.
- قد توظف السلطة الحاكمة الظروف الاستثنائية بحجة حماية الأمن العام وتؤدي الى تأجيل التداول فتحدث ازمة التداول.
- ان تفشي الفساد في اي نظام يؤدي الى اعاقة عملية التداول على السلطة.
- عدم وجود ضوابط دستورية واضحة وعدم الايمان بها من طرف الفاعلين السياسيين.

خاتمة:

لقد عرفت المجتمعات البشرية عبر تطوراتها المختلفة تبني طرق متباينة لإضفاء الشرعية على طرق حكمها، الى ان استقرت على اعتبار النظام الديمقراطي هو من انجع النظم المتاحة اليوم. و ان كانت الديمقراطية تؤسس في الأصل على ضمان مشاركة اوسع للمحكومين في شكلها المباشر المفترض الأول، فان تعقد ضرورات الحياة قد حتم اعتماد آليات جديدة للحكم تنوب عن الأغلبية و التي تعد الأحزاب السياسية واحدة منها.

ويثير التداول على السلطة في كنف الأحزاب السياسية العديد من الاشكاليات حول مدى اعتبارها وسيلة حقيقية لتجميع المصالح والدفاع عنها، إلى كونها وسيط بين الحاكم و المحكومين او اداة للتقرب و الاستحواذ على السلطة. و تختلف الوظيفة الفعلية للحزب باختلاف البيئة التي ينشا، يحيا و يعمل فيها هذا الأخير، ما يعني ان الوظائف المنوطة به و ان كانت مشتركة و على اختلافها بين الأحزاب السياسية، إلا ان الحكم على ادوارها يبقى محصلة العديد من الظروف المتباينة من مجتمع الى آخر.و يبقى التداول على السلطة هو الآلية الاساسية لتولي السلطة و تعاقب النخب و البرامج و الحكومات و الأحزاب. وهي كمفهوم سياسي قد ارتبط بالديمقراطية الحديثة .و للتداول على السلطة صعوبات قد تعيقها خاصة اثناء الأزمات المختلفة.

المراجع:

- اسماعيل قيروة و آخرون.2002.**الديمقراطية داخل الأحزاب العربية**(بيروت، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، الطبعة الثانية(القاهرة:مكتبة مدبولي، 1993).
- علي خليفة كواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الثانية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- بلقيس احمد منصور، **الأحزاب و التحول الديمقراطي**، الطبعة الأولى(القاهرة:مكتبة مدبولي، 2004)
- مرزود حسين، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(2010-1989)**، دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
- المهدي الشيباني دغمان، "الأحزاب السياسية :التفاتة سوسيولوجية"، **المجلة الجامعة**، العدد السادس عشر، المجلد الأول، (فيفري2014).
- اسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**(الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1987).